Vol.(9) Issue. (1) April 2026,

Faculty of Economics, Sirte University (Vol (9), No (1)
Economic Studies Journal (ESJ), مجلة الدراسات الاقتصادية
كلية الاقتصاد – جامعة سرت Faculty of Economics, Sirte University
https://journal.su.edu.ly/index.php/esj/ar
https://doi.org/10.37375/esj.v9i1.3993

تقييم جاهزية البيئة التشريعية والمهنية في ليبيا لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)

"أدلة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي"

د. بوبكر خالد معيوف

أستاذ مشارك، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا

bubaker.khaled@uob.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2026.01.31 تاريخ القبول: 2026.03.13 تاريخ النشر: 2026.04.01

الكلمات المفتاحية

الإفصاح والشفافية، الإطار المحاسبي، النظام المحاسبي، معايير التقارير المالية الدولية.

الملخص

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تقييم جاهزية البيئة التشريعية والمهنية في ليبيا لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي، وتحليل الفجوات بين الممارسة المحاسبية ومتطلبات معايير التقارير المالية الدولية والمعوقات التي تحول دون تطبيقها. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات. وقد أظهرت النتائج وجود فجوة واضحة بين الممارسات المحاسبية الحالية ومتطلبات معايير التقارير المالية الدولية، وضعف في الإطار التشريعي والممارسات المهنية، إضافة إلى وجود معوقات تشريعية وفنية ومهنية. وقد أوصت الدراسة بضرورة تحديث التشريعات، وتوحيد الممارسات المحاسبية، وتعزيز التدريب المهني، واعتماد إطار محاسبي وطني متوافق مع معايير التقارير المالية الدولية.

Assessing the Readiness of the Legislative and Professional Environment in Libya for the Adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS): Evidence from Joint-Stock Companies Listed on the Libyan Stock Market

Dr. Bubaker Khaled Myouf
Associate Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi, Libya
Email: bubaker.khaled@uob.edu.ly

Abstract

This study aims to assess the readiness of the legislative and professional environment in Libya to implement International Financial Reporting Standards (IFRS), in companies listed on the Libyan Stock Exchange, and to analyze the gaps between accounting practice and IFRS, as well as the obstacles hindering their implementation. The study employed a descriptive-analytical approach, using a questionnaire as the primary data collection tool. The results revealed a clear gap between current accounting practices and IFRS requirements, weaknesses in the legislative framework and professional practices, and the presence of legislative, technical, and professional obstacles. The study recommends updating legislation, standardizing accounting practices, enhancing professional training, and adopting a national accounting framework that is compatible with IFRS.

Keywords

Accounting System, Accounting Framework, Disclosure and Transparency, IFRS.

© Sirte University 2026

1- مقدمة الدراسة

يعتبر النظام المحاسبي من العناصر المهمة في البنية الاقتصادية لأي دولة نظراً لما يلعبه من دور في توفير المعلومات المالية الموثوقة والملائمة التي تستخدم في اتخاذ القرارات الإدارية والاقتصادية والاستثمارية، ومع ما شهدته بيئة الاقتصاد العالمي من تطورات متسارعة خلال العقود الأخيرة فرض على الشركات المساهمة بشكل ملح تبني نظم محاسبية حديثة قادرة على توفير معلومات محاسبية جيدة، تتصف بالملائمة والموثوقة، وتدعم متطلبات متخذي القرارات وتعزز من ثقة المستثمرين وكل أصحاب المصالح الأخرى، الأمر الذي أدى إلى بروز الحاجة إلى توحيد الإجراءات والتطبيقات والممارسات المحاسبية على المستوى الدولي والحد من التباين بين التطبيقات في النظم المحاسبية الوطنية، وهذا بدوره يسهم في دعم اهمية اعتماد وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) كإطار مرجعي عالميا يحظى بقبول واسع لإعداد القوائم المالية (فاروق، 2025).

معايير التقارير المالية الدولية تعتبر إطار مرجعي يهدف إلى رفع جودة التقارير المالية من خلال تعزيز الموثوقية وقابلية المقارنة والشفافية، مما يدعم الأسواق المالية ويسهم في رفع كفاءتها وتحسين عملية تخصيص الموارد. وقد سارعت واتجهت العديد من دول العالم إلى تبني معايير التقارير المالية الدولية جزئيا أو كليا، إدراكا منها لتأثيرها الإيجابي في تطوير النظم المحاسبية في شركاتها المساهمة وتعزيز الثقة في المعلومات المالية الصادرة عنها، ولا سيما أن هذه الشركات المساهمة تمثل ركيزة أساسية في اقتصاد هذه الدول (Agana et al., 2025).

2- الدراسات السابقة

في سياق تبني معايير التقارير المالية الدولية قام (Yakalhef, 2014) بإجراء دراسة تهدف إلى تحليل أثر الهياكل القانونية والاقتصادية والتعليمية والثقافية على تبني هذه المعايير في البيئة الليبية، وقد استخدم صحيفة الاستبيان كأداء لجمع البيانات المتعلقة بأثر بعض التحديات المختارة على تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في ليبيا. تشير نتائج الدراسة إلى أن الشركات الليبية واجهت بعض العقبات في تبني هذه المعايير، مثل التحديات المتعلقة بالتعليم المحاسبي والقضايا الاقتصادية. كذلك هدفت دراسة عبدلي وأخرون (2021) إلى تحليل الإفصاح المحاسبي في ظل نظام المحاسبة المالية في الجزائر ومعرفة مدى التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية، حيث توصلت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي يتمتع بدرجة عالية من التوافق مع معايير التقارير الدولية في إعداد وعرض القوائم المالية والإفصاح عن معلومات موثوقة وقابلة للمقارنة، بما يحقق عرض عادل للوضع المالي للمؤسسة. كما هدفت الدراسة التي أجرتها خيرية (2021) إلى معرفة الفجوة بين معايير التقارير المالية الدولية ومتطلبات النظام الضريبي الليبي، حيث تم استخدام المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي من خلال صحيفة استبيان لعينة مكونة من (87) مفردة. أشارت النتائج إلى وجود متطلبات لتحقيق التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية بما يسهم في الحد من التهرب الضريبي، والمتمثلة في توحيد الأهداف بين معايير التقارير المالية الدولية والنظام الضريبي، والتقييم الدوري للنظام الضريبي من خلال مواءمة التشريعات والقوانين الليبية مع متطلبات معايير التقارير المالية المحاسبة الدولية، وأوصت الدراسة بإصدار تشريعات وأنظمة تضمن التطبيق السليم لمعايير التقارير المالية الدولية في البيئة الليبية مع تأهيل الكوادر المختصة بذلك. كما خلصت الدراسة التطبيقية التي أجراها خليفة وريان (2023) على إحدى شركات التأمين بولاية ميلة إلى عدم توافق تطبيق نظام المحاسبة الخاص بقطاع التأمين، مع معايير التقارير المالية الدولية. أظهرت النتائج خصوصية نظام المحاسبة التأمينية، وذلك من حيث السجلات والمعالجات المحاسبية، بالإضافة إلى أن تأمين حوادث المرور يعد النشاط الأكثر انتشارا في شركات التأمين. في نفس السياق تسعى دراسة (Tlemsani, 2024) إلى معرفة أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي، واستخدمت لتحقيق أهدافها منهج الدراسة

المقطعية بتطبيق اختبار (t) لعينتين مرتبطتين من خلال التقارير المالية لشركات من عدة قطاعات. أشارت النتائج إلى وجود فروق جوهرية بين المعايير الوطنية ومعايير التقارير المالية الدولية، خاصة في قياس وتصنيف الأصول والالتزامات غير المتداولة، مما يؤكد على وجود أثر لتبني معايير التقارير المالية الدولية على تطبيقات التقارير المالية في الشركات المدرجة في السوق السعودي. كما هدفت دراسة عبدالرحمن (2025 أ) إلى معرفة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على حوكمة الشركات، مع التركيز على أهمية هذه المعايير في الشركات الليبية والآثار المترتبة عليها من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات وآلياتها (مثل لجان المراجعة، مجلس الإدارة، والمراجعة الداخلية) تؤثر على قرارات المستثمرين، وأن توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية يتوقف على مصداقيتها وسهولة استخدامها وتأثيرها على القرارات.

وبالاستناد إلى ما في الدراسات السابقة أعلاه، يتضح لنا وجود فجوة بحثية تتمثل في غياب دراسة تتناول بشكل شامل مدى توافق النظام المحاسبي المطبق في الشركات المساهمة المسجلة في السوق الليبي مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، في ظل ما تعانيه الشركات المساهمة الليبية من قصور مؤسسي، وعدم وجود اعتماد لمعايير محاسبية محلية أو تبني بشكل رسمي لمعايير التقارير المالية الدولية، وبذلك تتميز الدراسة الحالية بأنها تهدف إلى تقييم هذا التوافق بشكل شامل ومباشر، مع الأخذ في الاعتبار أن البيئة الليبية لها خصوصياتها الاقتصادية والقانونية والتنظيمية، بما يسهم في تقديم نتائج عملية يمكن الاستفادة منها في دعم متطلبات الإصلاح الاقتصادي والمالي، وتطوير النظام المحاسبي في ليبيا.

3- مشكلة الدراسة

التطورات المتسارعة خلال العقود الأخيرة التي شهدتها البيئة الاقتصادية العالمية فرضت على المؤسسات الاقتصادية، وخصوصا الشركات المساهمة، ضرورة تبني نظم محاسبية متطورة تكون قادرة على توفير تقارير مالية تتضمن معلومات موثوقة، وملائمة تخدم متطلبات متخذي القرارات، وتعزز من ثقة المستثمرين الحاليين والمتوقعين وأصحاب المصالح. وقد أد تحرير الأسواق المالية والعولمة الاقتصادية، وتزايد حركة الاستثمارات العابرة للحدود، إلى ظهور الحاجة إلى توحيد التطبيقات والممارسات المحاسبية وكذلك الحد من التباين بين الممارسات المحاسبية، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في زيادة أهمية معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) باعتبارها لغة مشتركة في المحاسبة على المستوى الدولي (Tlemsani et al., 2024).

وفي السياق الليبي، تشكل الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي، عنصرا من العناصر الأساسية في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة. إلا أن هناك ضعف وتشتت للإطار المحاسبي المنظم لعمل هذه الشركات في ليبيا، وغياب تطبيق موحد وفعال لمعايير التقارير المالية الدولية، والذي يؤدي إلى اختلاف الممارسات المحاسبية بين الشركات، وانخفاض مستوى وجودة الإفصاح والشفافية في التقارير المالية (التومي، 2025؛ الحويج،2024). وعلى الرغم من وجود دراسات سابقة (خيرية، 2021؛ خليفة وريان، 2023؛ عبدالرحمن، 2025أ) تناولت تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في بيئات اقتصادية محلية ودولية، يتضح لنا غياب دراسة تتناول بشكل شامل مستوى جاهزية البيئة التشريعية والمهنية لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي، في ظل القصور والمشاكل التي تعاني منها الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي، مما يوضح الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها. وفي ظل هذه التحديات، تبرز أهمية دراسة واقع النظام المحاسبي للشركات المساهمة الليبية، والكشف عن الفجوات القائمة في هذا النظام المحاسبي، وتحليل مدى توافقه مع معايير التقارير المالية الدولية. وبناء على ما سبق، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى جاهزية البيئة التشريعية والمهنية في ليبيا لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1.إلى أي مستوى توفر القوانين والتشريعات المحاسبية المنظمة للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي إطارا يدعم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)؟

2.ما واقع الممارسات المحاسبية المطبقة حاليا في الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي؟

3.ما مدى وجود معوقات تشريعية ومهنية وفنية تحد من تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي؟

4- فرضيات الدراسة:

للإجابة عن تساؤلات الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة للدراسة:

البيئة التشريعية والمهنية في ليبيا لا تتوافق مع تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي.

لاختبار الفرضية الرئيسية للدراسة يمكن صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا توفر القوانين والتشريعات المحاسبية المنظمة للشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي إطارا ملزما لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

الفرضية الفرعية الثانية

تعاني الممارسات المحاسبية المطبقة حاليا في الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي من عدم التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

توجد معوقات تحد من تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي.

5- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى جاهزية البيئة التشريعية والمهنية في ليبيا لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي

ولتحقيق الهدف الرئيسي تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1.التعرف على مستوى توفر القوانين والتشريعات المحاسبية المنظمة للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي كإطار يدعم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)؟

2.التعرف على واقع الممارسات المحاسبية المطبقة حاليا في الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي؟

3.التعرف على مدى وجود معوقات تشريعية ومهنية وفنية تحد من تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي؟

6- أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال أهميتها العلمية والعملية والتي تتمثل فيما يلي:

الأهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال:

- إسهامها في إثراء الأدبيات المحاسبية المتعلقة بتطبيق معايير IFRS في البيئة الليبية.
- إسهامها في إثراء الأدبيات المحاسبية المتعلقة بمستوى جاهزية البيئة التشريعية والمهنية في ليبيا لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية.
- توفير مرجع علمي للباحثين وطلبة الدراسات العليا حول واقع النظام المحاسبي الليبي.

الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية للدراسة فيما يلي:

– مساعدة الجهات ذات العلاقة بالتعرف على مستو جاهزية الشركات الليبية المدرجة لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

– مساعدة الشركات المساهمة على تحسين جودة التقارير المالية.

– دعم الجهات التشريعية والتنظيمية في تطوير القوانين واللوائح المحاسبية.

– تعزيز الشفافية والمصداقية في القوائم المالية.

– تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال تحسين البيئة المحاسبية.

7– منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال:

– دراسة وتحليل القوانين والتشريعات المحاسبية ذات العلاقة.

– مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة.

– تحليل واقع الممارسات المحاسبية في الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي.

– استخدام صحيفة الاستبيان كأداء لجمع البيانات.

– تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاستخلاص النتائج.

8– حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

– الحدود المكانية: تركز الدراسة على الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي.

– الحدود الزمانية: تشير الحدود الزمانية للدراسة إلى الفترة التي تم خلالها تنفيذ الجانب النظري والجانب الميداني من جمع البيانات وتحليلها، والتي امتدت من نوفمبر 2025 إلى فبراير 2026.

– الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على النظام المحاسبي والممارسات المحاسبية في الشركات المساهمة دون التوسع في المحاسبة الحكومية.

9– الإطار النظري للدراسة

أولا: معايير التقارير المالية الدولية

ظهرت الحاجة إلى توحيد الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي بسبب توسع الاستثمارات وظهور الشركات متعددة الجنسيات وتزايد نشاطها، وما ترتب عليه من صعوبات المقارنة بين القوائم المالية المعدة وفقا لأسس محلية مختلفة. حيث تم تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية في سنة 1973 بهدف إصدار معايير المحاسبية الدولية (IAS)، والتي تم إعادة تنظيمها في سنة 2001، وتغييرها إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث أصبح هو الجهة المسؤولة والمناطة بإصدار وتطوير معايير التقارير المالية الدولية (IFRS). ومن ذلك الوقت، تم اعتماد معايير التقارير المالية الدولية في عدد كبير من دول العالم، سواء بصورة إلزامية أو اختيارية، خاصة في الشركات المسجلة في الأسواق المالية (Ahmed et al., 2024).

تعرف معايير التقارير المالية الدولية بأنها مجموعة من المعايير والمبادئ المحاسبية التي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتهدف إلى توحيد أسس إعداد وعرض القوائم المالية، بما يضمن توفير معلومات مالية عالية الجودة، قابلة للمقارنة، وذات مصداقية لمستخدمي القوائم المالية، والتي تتمثل في معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) الصادرة سابقا، والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية (أبوزيد والسيد، 2023). وتهدف معايير التقارير المالية الدولية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها توحيد أسس إعداد القوائم المالية على المستوى الدولي، تعزيز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية، تحسين قابلية المقارنة بين القوائم المالية للشركات محليا ودوليا، تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، خاصة المستثمرين والمقرضين، دعم كفاءة الأسواق المالية وتشجيع الاستثمار، وتقليل فرص التلاعب المحاسبي والاختلاف في المعالجات المحاسبية. ويستند إطار معايير التقارير المالية الدولية إلى مجموعة من

الخصائص النوعية التي يجب أن تتوافر في المعلومات المالية، وتنقسم إلى (شونة وأحمد، 2025):

الخصائص الأساسية

– الملاءمة: ومعنى المعلومات الملاءمة أن تكون هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات.

– التمثيل الصادق: ومعنى التمثيل الصادق أن تعكس المعلومات الواقع الاقتصادي بصورة صحيحة، وأن تكون محايدة وكاملة وخالية من الأخطاء الجوهرية.

الخصائص المعززة

– القابلية للمقارنة: وتعني إمكانية مقارنة التقارير المالية بين فترات مختلفة أو بين شركات متعددة.

– القابلية للتحقق: وتعني إمكانية التحقق من المعلومات من خلال جهات مستقلة.

– التوقيت المناسب: وتعني توفير المعلومات في الوقت الملائم.

– القابلية للفهم: وتعني وضوح المعلومات وسهولة استيعابها من قبل المستخدمين.

ويعد الإطار المفاهيمي الأساس الذي تقوم عليه معايير التقارير المالية الدولية، ويتضمن ما يلي (عارف،2022؛ Raj and Azam 2023):

– أهداف التقارير المالية: وتهدف التقارير المالية إلى توفير معلومات مالية عن الأداء المالي، والمركز المالي، والتدفقات النقدية للمنشأة، بحيث تكون مفيدة لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرين والمقرضين وأصحاب المصالح الأخرى.

– عناصر القوائم المالية: وتتمثل في الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، المصروفات، والإيرادات.

– أسس الاعتراف: يتم الاعتراف بعناصر القوائم المالية عندما يمكن قياس العنصر بدرجة موثوقة، ويكون من المتوقع تدفق منافع اقتصادية في المستقبل.

– أسس القياس: تشمل أسس القياس المحاسبي وفق معايير التقارير المالية الدولية، التكلفة التاريخية، القيمة الحالية، القيمة العادلة، وتكلفة الاستبدال.

– القوائم المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية: معايير التقارير المالية الدولية تتطلب إعداد مجموعة متكاملة من القوائم المالية، تتمثل في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، والإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

وتؤكد معايير التقارير المالية الدولية على أهمية الإفصاح الكافي عن المخاطر المالية والسياسات المحاسبية والأحكام التقديرية المستخدمة. حيث تولي معايير التقارير المالية الدولية اهتماما كبيرا بالإفصاح، وتلزم المنشآت بالإفصاح عن التقديرات والأحكام المهنية، والسياسات المحاسبية الجوهرية، والمخاطر المالية والائتمانية، والأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. ويهدف ذلك إلى تعزيز شفافية التقارير المالية وتقليل عدم تماثل المعلومات بين المستخدمين للقوائم المالية، ولهذا فإن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في بيئة الأعمال سوف يسهم في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح، وتحسين الحوكمة المؤسسية، والاسهام في تسهيل الحصول على التمويل، هذا بالإضافة إلى دعم اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي (Agana et al., 2025).

إن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الدول النامية يتطلب وجود إطار تشريعي وتوافر كفاءات محاسبية مؤهلة بالإضافة إلى تطوير نظم المعلومات المحاسبية كما يحتاج تطبيق معايير التقارير المالية الدولية إلى دعم الجهات المهنية والتنظيمية. ومن أهم معوقات التطبيق لمعايير التقارير المالية الدولية يتمثل في ضعف التشريعات وعدم توافقها مع معايير التقارير المالية الدولية، هذا بالإضافة إلى نقص التدريب والخبرة المهنية، وارتفاع تكاليف التطبيق، ومقاومة التغيير داخل المؤسسات، وضعف الوعي بأهمية المعايير الدولية (الحويج، 2024).

وتمثل معايير التقارير المالية الدولية الإطار المرجعي الذي سيتم الاعتماد عليه في هذه الدراسة لتقييم النظام المحاسبي

للشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي، حيث سيتم مقارنة الممارسات المحاسبية الحالية بمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية، وتحديد أوجه القصور والفجوات في البيئة المحاسبية في ليبيا.

ثانيا: النظام المحاسبي والتشريعات الليبية المنظمة

يقصد بالنظام المحاسبي مجموعة القواعد والإجراءات والأساليب التي تستخدم في تسجيل وتصنيف وتلخيص العمليات المالية، بهدف إعداد القوائم المالية وتوفير المعلومات اللازمة لمستخدميها. وفي البيئة الليبية، يتأثر النظام المحاسبي بمجموعة من العوامل، من أهمها الإطار القانوني، وطبيعة النظام الاقتصادي، ومستوى تطور مهنة المحاسبة، إضافة إلى الخصائص التنظيمية والإدارية للشركات. ويلاحظ أن النظام المحاسبي في الشركات المساهمة الليبية لا يستند إلى معايير محاسبية وطنية موحدة، بل يعتمد في الغالب على مزيج من القوانين التجارية والضريبية، والاجتهادات المهنية، وبعض التطبيقات المستمدة من المعايير الدولية دون التزام كامل بها (الحويج وآخرون، 2024؛ عبدالرحمن، 2025ب).

فعلى سبيل المثال، يعد القانون التجاري الليبي من أبرز التشريعات التي تنظم النشاط التجاري والمحاسبي في ليبيا، حيث يلزم التجار والشركات بمسك دفاتر محاسبية قانونية، مثل دفتر اليومية ودفتر الأستاذ، والاحتفاظ بها لفترة زمنية محددة. كما يركز القانون على الشكل القانوني للدفاتر أكثر من تركيزه على جودة المعلومات المحاسبية أو أسس القياس والإفصاح. ورغم أهمية هذه النصوص في تنظيم العمل التجاري، إلا أنها لا تتضمن إشارات واضحة إلى تطبيق معايير محاسبية دولية أو وطنية حديثة، مما يترك مجالا واسعا لاختلاف الممارسات المحاسبية بين الشركات (قانون رقم (23)، 2010). كما ينظم قانون الشركات الليبي أنواع الشركات، وحقوق والتزامات الشركاء، وآليات إعداد القوائم المالية والمصادقة عليها. والذي يفرض على الشركات إعداد حسابات ختامية وعرضها على الجهات المختصة. إلا أن قانون الشركات لا يحدد بشكل صريح المعايير المحاسبية الواجب اتباعها في إعداد القوائم المالية، كما لا يتضمن متطلبات تفصيلية للإفصاح المالي، الأمر الذي يؤدي إلى تفاوت كبير في مستوى جودة التقارير المالية بين الشركات (قانون رقم (23)، 2010).

ومن جانب أخر يعد قانون ضريبة الدخل من أكثر القوانين تأثيرا على الممارسات المحاسبية في ليبيا، حيث تميل العديد من الشركات إلى إعداد حساباتها بما يتوافق مع متطلبات الإدارة الضريبية، وليس وفقا لمعايير محاسبية تهدف إلى تقديم معلومات مالية عادلة. ويترتب على ذلك تغليب الاعتبارات الضريبية على الاعتبارات المحاسبية، واختلاف نتائج القوائم المالية عن الواقع الاقتصادي للمنشأة، مما يعكس ضعف التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية، خاصة فيما يتعلق بالاعتراف والقياس والإفصاح (قانون رقم (1)، 2025).

كما ألزمت التشريعات المنظمة للمصارف والمؤسسات المالية في ليبيا، وخاصة القوانين الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، المصارف بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في إعداد تقاريرها المالية (مدونة التشريعات، 2024). ويعد هذا القطاع من أكثر القطاعات التزاما بالمعايير الدولية مقارنة ببقية قطاعات الاقتصاد. غير أن هذا الالتزام لا يمتد إلى معظم شركات القطاع الخاص غير المالي، مما يؤدي إلى ازدواجية في تطبيق المعايير داخل الاقتصاد الليبي (نجمي، 2025).

وتعد نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين الجهة المهنية التي تمثل المحاسبين والمراجعين، وتهدف إلى تنظيم المهنة وتطويرها (قانون رقم (116) لسنة 1973، 1974). إلا أن دور النقابة لا يزال محدودا في إصدار معايير محاسبية محلية، وكذلك يعاب عليها عدم إلزام أو تشجيع الأعضاء بالتدريب المستمر، هذا بالإضافة إلى ضعف الرقابة على جودة الأداء المهني (مختار وأخرون، 2024).

وتأتي في هذا السياق أيضا، الجهات الرقابية ذات العلاقة بالمحاسبة وعلى رأسها وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة المالية، ديوان المحاسبة، ومصرف ليبيا المركزي. ورغم تعدد هذه الجهات، إلا أن غياب التنسيق بينها وضعف الإطار

التنظيمي الموحد يقلل من فعاليتها في تطوير النظام المحاسبي للشركات المساهمة (الحويج وآخرون، 2024)، وتشير التقارير المتاحة إلى أن الممارسات المحاسبية في البيئة الليبية تتسم بالخصائص التالية: (ديوان المحاسبة الليبي، 2025)

- الاعتماد على الاستحقاق في حالات والأساس النقدي في حالات أخرى أو شبه الاستحقاق في بعض الحالات.
- استخدام التكلفة التاريخية كأساس رئيسي للقياس.
- ضعف الإفصاح في القوائم المالية.
- محدودية استخدام القيمة العادلة.
- اختلاف السياسات المحاسبية بين الشركات حتى داخل نفس القطاع.
- ضعف الاعتماد على أنظمة محاسبية إلكترونية متقدمة، خاصة في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما يمكن تلخيص أبرز التحديات التي تواجه النظام المحاسبي في البيئة الليبية فيما يلي (الحويج وأخرون، 2024):

- غياب إطار محاسبي محلي موحد.
- عدم توافق التشريعات المحلية مع معايير التقارير المالية الدولية.
- تغليب الاعتبارات الضريبية على المحاسبية.
- ضعف التأهيل المهني والتدريب المستمر.
- محدودية دور الجهات المهنية في الرقابة والتطوير.
- ضعف الوعي بأهمية الإفصاح والشفافية المالية.

ثالثاً: تقييم عام للنظام المحاسبي في ضوء الواقع الليبي:

من خلال استعراض الإطار التشريعي والممارسات المحاسبية السائدة، يتضح أن النظام المحاسبي في البيئة الليبية يعاني من قصور هيكلي وتشريعي واضح، يتمثل في غياب معايير محاسبية ملزمة، وضعف التنسيق بين الجهات التنظيمية، وعدم مواكبة التشريعات للتطورات الدولية في مجال التقارير المالية. ويمثل هذا الواقع أحد أهم العوامل التي تعيق تحسين جودة التقارير المالية وتعزز الحاجة إلى تبني إطار محاسبي حديث قائم على معايير التقارير المالية الدولية، مع مراعاة خصوصية البيئة الليبية. ويعد الإطار النظري لمعايير التقارير المالية الدولية بالإضافة إلى النظام المحاسبي والتشريعات الليبية المنظمة للعمل المحاسبي في البيئة الليبية أساسا تحليليا للانتقال إلى دراسة الفجوات بين النظام المحاسبي الليبي ومعايير التقارير المالية الدولية، حيث يوفر خلفية تشريعية ومهنية تساعد في تفسير نتائج الدراسة الميدانية.

10- الدراسة الميدانية

يهدف هذا الجزء إلى عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية التي أجريت بهدف تقييم واقع النظام المحاسبي المطبق في الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي، وقياس مدى توافقه مع معايير التقارير المالية الدولية. ويعتمد هذا الجزء على البيانات التي تم جمعها من خلال أداة الاستبيان الموجهة إلى عينة من المحاسبين والمديرين الماليين والمراجعين العاملين في الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي. كما يتضمن وصفا لأداة الدراسة وعينة البحث، وبيان الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، ثم مناقشة النتائج في ضوء أهداف الدراسة وأسئلتها.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الخارجيين والمديرين الماليين والمحاسبين وكذلك المراجعين الداخليين العاملين في الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي وعددها 12 شركة مساهمة تمارس أنشطة اقتصادية مختلفة. وبالاستناد إلى الهيكل التنظيمي للأقسام المالية والمحاسبية ووحدات المراجعة في هذه الشركات، تم تقدير متوسط عدد العاملين في هذه الوظائف بنحو (15) فرداً في كل شركة، وعليه يقدر حجم مجتمع الدراسة بنحو (180) مفردة تقريباً.

وقد تم اختيار عينة للدراسة بلغت (120) مفردة من مجتمع الدراسة، بما يحقق تمثيلاً مناسباً لمختلف الفئات المهنية محل الدراسة. وذلك بهدف الحصول على آراء مهنية متنوعة تعكس الواقع الفعلي للممارسات المحاسبية في الشركات الليبية.

ثانياً: أداة الدراسة

تم استخدام صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث صممت بالاعتماد على أهداف الدراسة والإطار النظري لمعايير IFRS، والإطار التشريعي والتنظيمي، ومن خلال الدراسات السابقة في هذا المجال (خيرية، 2021؛ خليفة وريان، 2023؛ الحويج، 2024؛ عبدالرحمن، 2025أ؛ التومي، 2025). وتكونت الاستبانة من عدة محاور رئيسية، هي: محور الإطار التشريعي والتنظيمي، محور الممارسات المحاسبية الحالية، محور المعوقات التي تواجه التطبيق في ليبيا، وقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة موافقة أفراد العينة.

تم عرض صحيفة الاستبيان على مجموعة من المحكمين المتخصصين في المحاسبة والمراجعة، وتم تعديل الفقرات بناء على ملاحظاتهم، بهدف رفع جودة صدق المحتوى. كما تم التحقق من الصدق البنائي من خلال معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة والمحور التابعة له. هذا بالإضافة إلى قياس ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha).

جدول رقم (1) نتائج اختبار الصدق البنائي لمحاور صحيفة الاستبيان

المحور	عدد الفقرات	أقل معامل ارتباط	أعلى معامل ارتباط	مستوى الدلالة
المحور الأول: الإطار التشريعي	7	0.59	0.78	0.000
المحور الثاني: الممارسات المحاسبية	9	0.61	0.84	0.000
المحور الثالث: المعوقات	7	0.58	0.80	0.000

جدول رقم (2): نتائج اختبار الثبات (Cronbach's Alpha)

المحور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا	مستوى الثبات
المحور الأول: الإطار التشريعي	7	0.84	مرتفع
المحور الثاني: الممارسات المحاسبية	9	0.88	مرتفع
المحور الثالث: المعوقات	7	0.85	مرتفع
صحيفة الاستبيان ككل	23	0.89	مرتفع

يتضح من جدول رقم (1) أن معاملات الارتباط بين فقرات صحيفة الاستبيان ومحاورها جاءت مرتفعة ودالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، مما يدل على تمتع الأداة بدرجة عالية من الصدق البنائي. كما تشير نتائج الجدول رقم (2) إلى أن قيم معامل كرونباخ ألفا لجميع محاور صحيفة الاستبيان تجاوزت الحد المقبول إحصائيا (0.70)، حيث بلغ معامل الثبات الكلي لصحيفة الاستبيان (0.89)، وهو ما يعكس مستوى ثبات مرتفع، ويؤكد صلاحية أداة الدراسة للتطبيق الميداني وتحليل النتائج.

ثالثاً: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

يوضح جدول رقم (3) الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، حيث بلغ عدد أفراد العينة (120) مفردة. أظهرت النتائج أن معظم أفراد العينة يحملون مؤهل البكالوريوس بنسبة (58%)، يليهم حملة الماجستير بنسبة (25%)، مما يشير إلى مستوى علمي مناسب يتلاءم مع طبيعة موضوع الدراسة.

ومن حيث التخصص، شكل المتخصصون في المحاسبة النسبة الأكبر (65%)، وهو ما يعزز موثوقية الإجابات المتعلقة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية. أما من حيث سنوات الخبرة، فقد تبين أن (82%) من أفراد العينة لديهم خبرة تزيد عن خمس سنوات، مما يعكس إلماما عمليا بالممارسات المحاسبية في الشركات المساهمة الليبية. وفيما يتعلق بالمسمى الوظيفي، تصدر المحاسبون ورؤساء الاقسام العينة بنسبة إجمالية بلغت (62%)، في حين توزعت بقية النسب على المراجعين والمديرين الماليين. وتشير هذه الخصائص مجتمعة إلى أن عينة الدراسة مناسبة ومؤهلة للإجابة عن فقرات صحيفة الاستبيان وتحقيق أهداف الدراسة.

جدول رقم (3): الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

المتغير الديموغرافي	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	86	72%
	أنثى	34	28%
المؤهل العلمي	دبلوم	14	12%
	بكالوريوس	70	58%
	ماجستير	30	25%
	دكتوراه	6	5%
التخصص	محاسبة	78	65%
	إدارة أعمال	24	20%
	اقتصاد	12	10%
	تخصصات أخرى	6	5%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	22	18%
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	42	35%
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	32	27%
	15سنة فأكثر	24	20%
المسمى الوظيفي	محاسب	48	40%
	رئيس قسم	26	22%
	مراجع داخلي	22	18%
	مدير مالي	14	12%
	مراجع خارجي	10	8%

رابعا: تحليل بيانات الدراسة

تبين الجداول رقم (4)، (5)، (6) النتائج الإحصائية الوصفية من خلال احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي وترتيب الفقرات ودرجة القبول لإجابات أفراد العينة على محاور الدراسة، حيث يبين الجدول رقم (4) النتائج الإحصائية الوصفية للمحور الأول.

الجدول رقم (4): القوانين والتشريعات المحاسبية

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
القوانين الحالية لا تغطي كل جوانب IFRS	4.15	0.80	%83	3
التشريعات غير ملزمة لتطبيق IFRS	4.00	0.78	%80	6
هناك تعارض بين القوانين المحلية وIFRS	3.95	0.82	% 79	7
القوانين الحالية تحتاج تحديثات لتطبيق IFRS	4.38	0.79	%88	1
ضعف التشريعات يقلل من الالتزام بالمعايير الدولية	4.27	0.80	%85	2
هناك نقص في الرقابة القانونية على تطبيقIFRS	4.04	0.77	%80.7	4
التشريعات المحلية لا تحفز الشركات على تطبيق IFRS	4.02	0.78	%80.4	5

يبين الجدول رقم (4) نتائج التحليل الوصفي لفقرات محور القوانين والتشريعات المحاسبية المنظمة لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي، من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية وترتيب الفقرات.

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (4) بوجه عام إلى أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور جاءت مرتفعة نسبيا، حيث تراوحت بين (3.95) و(4.38) من أصل (5)، وهو ما يعكس اتفاقا كبيرا بين أفراد العينة على وجود قصور واضح في القوانين والتشريعات المحاسبية الحالية فيما يتعلق بتطبيق IFRS.

وقد جاءت الفقرة الرابعة " القوانين الحالية تحتاج تحديثات لتطبيق IFRS" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.38) ونسبة مئوية (88%)، مما يدل على إجماع قوي لدى أفراد العينة على أن التشريعات المحاسبية السارية لا

تواكب متطلبات المعايير الدولية، وتحتاج إلى مراجعة شاملة وتحديثات جوهرية تضمن مواءمتها مع IFRS.

كما حلت الفقرة الخامسة "ضعف التشريعات يقلل من الالتزام بالمعايير الدولية" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.27)، وهو ما يشير إلى إدراك أفراد العينة للعلاقة المباشرة بين قوة الإطار التشريعي ومستوى التزام الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي بتطبيق المعايير الدولية، حيث يؤدي ضعف التشريعات إلى انخفاض مستوى الالتزام الفعلي بتلك المعايير.

أما الفقرة الأولى " القوانين الحالية لا تغطي كل جوانب IFRS" فقد جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.15)، مما يعكس قناعة أفراد العينة بأن القوانين المحاسبية المعمول بها تفتقر إلى الشمولية ولا تغطي جميع الجوانب الفنية والتطبيقية التي تتطلبها معايير التقارير المالية الدولية.

وفيما يتعلق بالرقابة القانونية، جاءت الفقرة السادسة "هناك نقص في الرقابة القانونية على تطبيق IFRS" بمتوسط حسابي (4.04)، وهو ما يدل على أن غياب أو ضعف آليات المتابعة والرقابة القانونية يشكل أحد العوامل المؤثرة في ضعف تطبيق IFRS داخل الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي.

كما أظهرت نتائج الفقرتين الثانية والسابعة، والمتعلقتين بعدم إلزامية التشريعات وعدم تحفيزها للشركات على تطبيق IFRS، متوسطات حسابية تجاوزت (4.00)، مما يشير إلى اتفاق أفراد العينة على أن الإطار التشريعي الحالي لا يفرض تطبيقا إلزاميا للمعايير الدولية، ولا يوفر حوافز تشجع الشركات على تبنيها.

أما الفقرة الثالثة "هناك تعارض بين القوانين المحلية وIFRS" فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.95)، ورغم ترتيبها الأخير، إلا أن متوسطها لا يزال مرتفعا نسبيا، مما يدل على وجود درجة ملحوظة من التعارض أو عدم الانسجام بين بعض القوانين المحلية ومتطلبات المعايير الدولية.

ومن خلال الانحرافات المعيارية التي تراوحت بين (0.77) و(0.82)، يتضح أن آراء أفراد العينة كانت متقاربة نسبيا، مما يعكس درجة جيدة من التجانس في تقييمهم لواقع القوانين والتشريعات المحاسبية.

تشير نتائج هذا المحور إلى أن القوانين والتشريعات المحاسبية المنظمة للشركات المساهمة ا المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي تعاني من ضعف في الشمولية والإلزامية والرقابة، ولا تتوافق بشكل كاف مع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، الأمر الذي يدعم الفرضية الفرعية المتعلقة بضعف الإطار التشريعي المنظم لتطبيق IFRS في ليبيا.

كما يوضح الجدول رقم (5) نتائج التحليل الوصفي لفقرات محور واقع الممارسات المحاسبية الحالية في الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي ، وذلك من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية وترتيب الفقرات.

الجدول رقم (5): واقع الممارسات المحاسبية الحالية

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
الاعتماد على أساليب محاسبية تقليدية	3.85	0.82	%77	9
الممارسات المحاسبية غير موحدة بين الشركات	4.25	0.79	%85	1
ضعف استخدام البرامج المحاسبية الحديثة	4.09	0.81	%82	5
يتم تطبيق ممارسات غير متوافقة مع IFRS	4.13	0.78	%83	3

عدم الالتزام بمعايير الإفصاح الدولية	4.00	0.81	%80	8
الشركات تعتمد تقييمات غير دقيقة للأصول والخصوم	4.04	0.82	%.81	6
أساليب القياس المحاسبي المستخدمة غير متوافقة مع المعايير الدولية	4.18	0.80	%84	2
عرض القوائم المالية للشركة غير متوافقة مع المعايير الدولية	4.13	0.81	%83	4
ضعف التوافق يقلل من مصداقية المعلومات	4.03	0.78	%80.6	7

تشير النتائج الواردة في الجدول إلى أن المتوسطات الحسابية لجميع العبارات جاءت مرتفعة، حيث تراوحت بين (3.85) و(4.25)، وهي قيم تفوق المتوسط المفترض لمقياس ليكرت الخماسي (3)، مما يعكس درجة موافقة عالية من أفراد العينة على عبارات هذا المحور.

وقد جاءت العبارة "الممارسات المحاسبية غير موحدة بين الشركات" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.25) ونسبة مئوية (85%)، وهو ما يشير إلى أن غياب التوحيد في السياسات والإجراءات المحاسبية يعد من أبرز مظاهر ضعف التوافق مع IFRS ويعكس ذلك افتقار البيئة المحاسبية الليبية إلى إطار إلزامي موحد ينظم الممارسات المحاسبية، الأمر الذي يتعارض مع أحد أهم أهداف المعايير الدولية والمتمثل في قابلية المقارنة بين القوائم المالية.

كما احتلت العبارة "أساليب القياس المحاسبي المستخدمة غير متوافقة مع المعايير الدولية "مرتبة متقدمة بمتوسط حسابي (4.18)، ما يؤكد أن مشكلة التوافق لا تقتصر على جانب العرض أو الإفصاح، بل تمتد إلى جوهر العملية المحاسبية المتمثل في القياس والاعتراف، وهو ما يؤثر سلبا على عدالة القوائم المالية وموثوقية نتائجها.

وأظهرت النتائج كذلك ارتفاع المتوسط الحسابي لعبارة "يتم تطبيق ممارسات غير متوافقة مع IFRS " بمتوسط (4.13)، مما يعكس إدراك المبحوثين لوجود فجوة واضحة بين متطلبات المعايير الدولية والممارسات الفعلية داخل الشركات، سواء نتيجة ضعف المعرفة بالمعايير أو بسبب الاعتماد على أنظمة وإجراءات تقليدية.

وفي السياق ذاته، جاءت عبارة "عرض القوائم المالية للشركة غير متوافقة مع المعايير الدولية" بمتوسط (4.13)، وهو ما يشير إلى وجود قصور في الالتزام بمتطلبات العرض والإفصاح المنصوص عليها في IAS 1، الأمر الذي يحد من شفافية القوائم المالية ويضعف قدرتها على تلبية احتياجات مستخدميها.

كما أظهرت النتائج اتفاق أفراد العينة على أن ضعف استخدام البرامج المحاسبية الحديثة يعد من العوامل المؤثرة في ضعف التوافق مع IFRS، حيث بلغ متوسطها (4.09)، مما يعكس الأثر السلبي لضعف التحول الرقمي في دعم تطبيق المعايير الدولية التي تتطلب نظم معلومات محاسبية متطورة.

وجاءت عبارة "عدم الالتزام بمعايير الإفصاح الدولية" بمتوسط حسابي (4.00)، ما يدل على وجود قصور في مستوى الإفصاح المحاسبي، سواء من حيث الكم أو الكيف، وهو ما يتعارض مع متطلبات الشفافية التي تشدد عليها معايير IFRS.

كما أشار المبحوثون إلى أن اعتماد الشركات على تقييمات غير دقيقة للأصول والخصوم بمتوسط (4.04) يمثل أحد مظاهر ضعف التوافق، الأمر الذي ينعكس سلبا على قياس المركز المالي الحقيقي للشركات.

وأخيرا، أكدت النتائج من خلال العبارة "ضعف التوافق يقلل من مصداقية المعلومات" بمتوسط (4.03) أن عدم الالتزام بمعايير IFRS لا يؤثر فقط على الجوانب الفنية

للمحاسبة، بل يمتد أثره ليشمل مصداقية المعلومات المالية وثقة المستخدمين بها، وهو ما يدعم أهمية التوجه نحو تبني المعايير الدولية بصورة أكثر فاعلية.

بصورة عامة، تعكس هذه النتائج وجود ضعف واضح في مستوى توافق النظام المحاسبي المطبق في الشركات المساهمة الليبية مع معايير التقارير المالية الدولية، وهو ضعف ناتج عن مجموعة من العوامل التنظيمية، الفنية، والتقنية، مما يؤكد صحة فرضيات الدراسة، ويدعم الحاجة إلى إصلاح محاسبي شامل يستند إلى تبني IFRS وتطوير البيئة المهنية والتشريعية المصاحبة.

الجدول رقم (6): معوقات تطبيق IFRS

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
نقص التدريب المهني على IFRS	4.47	0.79	%89	1
عدم وجود دعم تشريعي كافٍ	4.18	0.81	%84	3
مقاومة الموظفين للتغيير	3.40	0.78	%68	7
ضعف البنية التحتية التقنية	3.64	0.80	73%	6
نقص الكوادر المؤهلة	4.24	0.79	%85	2
غياب الرقابة الداخلية على تطبيق IFRS	4.01	0.80	%80	5
معوقات مالية تحول دون التطبيق الكامل	4.12	0.78	%82	4

تشير نتائج الجدول رقم (6) بوجه عام إلى أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور جاءت مرتفعة نسبيا، حيث تراوحت بين (3.40) و(4.47) من أصل (5)، مما يعكس إجماعا عاما بين أفراد العينة على وجود معوقات حقيقية ومتعددة الأبعاد تحول دون التطبيق الفعال لمعايير IFRS في البيئة الليبية.

وقد جاءت الفقرة الأولى "نقص التدريب المهني على IFRS" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.47) ونسبة مئوية (89%)، وهو ما يدل على أن ضعف التأهيل والتدريب المهني يعد العائق الأبرز أمام تطبيق المعايير الدولية، ويعكس الحاجة الملحة إلى برامج تدريب متخصصة تواكب متطلبات IFRS.

كما حلت الفقرة الخامسة "نقص الكوادر المؤهلة" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.24) ونسبة (85%)، مما يشير إلى أن ندرة الكفاءات المحاسبية المؤهلة تمثل عائقا رئيسيا آخر، وترتبط بشكل مباشر بضعف منظومة التعليم والتدريب المهني المستمر في مجال المعايير الدولية.

أما الفقرة الثانية "عدم وجود دعم تشريعي كاف" فقد جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.18)، وهو ما يعكس إدراك أفراد العينة لأهمية الإطار التشريعي الداعم في إنجاح تطبيق IFRS، حيث يؤدي غياب التشريعات الملزمة إلى ضعف الالتزام من قبل الشركات.

وفيما يتعلق بالمعوقات المالية، جاءت الفقرة السابعة "معوقات مالية تحول دون التطبيق الكامل" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (4.12)، مما يدل على أن التكاليف المرتبطة بالتدريب، وتحديث الأنظمة المحاسبية، والاستعانة بالخبرات المتخصصة، تشكل عبئا ماليا على بعض الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي.

كما أظهرت نتائج الفقرة السادسة "غياب الرقابة الداخلية على تطبيق IFRS" متوسطا حسابيا بلغ (4.01)، وهو ما يشير إلى أن ضعف أنظمة الرقابة الداخلية وعدم تفعيل دور المراجعة الداخلية يسهمان في عدم الالتزام بالمعايير الدولية.

أما الفقرة الرابعة "ضعف البنية التحتية التقنية" فقد جاءت في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (3.64)، مما يدل على أن محدودية الأنظمة والبرامج المحاسبية الحديثة تشكل عائقا متوسط الشدة مقارنة ببقية المعوقات.

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة الثالثة "مقاومة الموظفين للتغيير" بمتوسط حسابي (3.40)، ورغم انخفاض ترتيبها نسبيا، إلا أنها تشير إلى وجود مقاومة تنظيمية وسلوكية لدى بعض العاملين تجاه تبني ممارسات محاسبية جديدة، وهو ما قد يؤثر على سرعة وفاعلية تطبيقIFRS.

وتشير الانحرافات المعيارية التي تراوحت بين (0.78) و(0.81) إلى تقارب آراء أفراد العينة، مما يعكس درجة جيدة من التجانس ويعزز من موثوقية النتائج المتوصل إليها.

تشير نتائج هذا المحور إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي يواجه مجموعة من المعوقات التشريعية والمهنية والفنية والمالية، ويعد نقص التدريب والكوادر المؤهلة أبرز هذه المعوقات، وهو ما يدعم الفرضية الفرعية المتعلقة بوجود معوقات تحد من تطبيق IFRS.

خامسا: اختبار الفرضيات:

بعد تحليل وعرض نتائج الإحصاء الوصفي للدراسة، تم استخدام اختبار (T) لاختبار فرضيات الدراسة، وكذلك استخدام مقياس ليكرت الخماسي في قياس مستوى إجابات عينة الدراسة والذي يساوي (3)، حيث يتم قبول الفرضية إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وكذلك إذا كان مستوى الدلالة المعنوية أقل من أو يساوي (0.05) والجدول رقم (10) يحتوي على نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة.

الجدول رقم (7): نتائج اختبار الفرضيات

المحور	المتوسط الحسابي	القيمة المفترضة	t	df	Sig (2-tailed)	النتيجة
القوانين والتشريعات	4.03	3	18.25	119	0.000	مرفوضة H0، مقبولة H1
الممارسات المحاسبية	4.01	3	16.75	119	0.000	مرفوضة H0، مقبولة H1
معوقات تطبيق IFRS	4.03	3	18.00	119	0.000	مرفوضة H0، مقبولة H1

أ: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

"لا توفر القوانين والتشريعات المحاسبية المنظمة للشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي إطارا ملزما لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية".

أظهرت النتائج الموضحة في الجدول رقم (7) اختبار (T) الخاصة بمحور القوانين والتشريعات المحاسبية أن المتوسط الحسابي بلغ (4.03)، وهو أعلى من القيمة المفترضة (3)، كما بلغت قيمة (t) المحسوبة (18.25) عند درجة حرية (119)، وبمستوى دلالة إحصائية (Sig = 0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). وعليه، يتم رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1)، مما يدل على وجود اتفاق ذو دلالة إحصائية بين أفراد العينة على أن القوانين والتشريعات المحاسبية الحالية لا توفر إطارا ملزما لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي.

ب: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

"تعاني الممارسات المحاسبية المطبقة حاليا في الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي من عدم التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية".

أشارت النتائج الموضحة في الجدول رقم (7) والمتعلقة باختبار (T) لمحور الممارسات المحاسبية إلى أن المتوسط الحسابي بلغ (4.01)، متجاوزا القيمة المفترضة (3)، كما بلغت قيمة (t) المحسوبة (16.75)، وبمستوى دلالة إحصائية (0.000). وتعكس هذه النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، ويؤكد أن الممارسات المحاسبية في الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي تعاني من عدم التوحيد وتعتمد بدرجة ملحوظة على أساليب تقليدية لا تتماشى مع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية.

ج: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

"توجد معوقات تحد من تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الشركات المساهمة الليبية."

أظهرت نتائج اختبار (T) لمحور معوقات تطبيق IFRS المبين في الجدول رقم (7) أن المتوسط الحسابي بلغ (4.03)، متجاوزا القيمة المفترضة (3)، كما بلغت قيمة (t) (18.00) وبمستوى دلالة إحصائية (0.000). وتدل هذه النتائج على وجود فروق ذات دلالة إحصائية، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، ويؤكد وجود معوقات تشريعية ومهنية وفنية حقيقية تحد من التطبيق الفعال لمعايير IFRS في الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي.

تشير نتائج اختبار الفرضيات إلى قبول جميع الفرضيات الفرعية للدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهو ما يعكس وجود فجوة حقيقية بين النظام المحاسبي الحالي ومتطلبات معايير IFRS، إلى جانب وجود معوقات متعددة تحد من تطبيقها، مما يشير إلى أهمية تطوير إطار محاسبي كمدخل أساسي لتطوير النظام المحاسبي الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي.

وتعكس هذه النتائج اتفاقا بين أفراد عينة الدراسة حول عدم توافق النظام المحاسبي الحالي مع معايير التقارير المالية الدولية، سواء من حيث أسس القياس المحاسبي أو مستوى الإفصاح والشفافية أو جودة المعلومات المالية المقدمة لمستخدمي القوائم المالية. كما تشير هذه النتائج إلى ضعف الإطار التشريعي، وعدم توحيد الممارسات المحاسبية، ووجود معوقات مهنية وفنية تحول دون التطبيق الكامل لمعايير IFRS.

بناء على نتائج اختبار الفرضيات السابقة، يمكن الاستنتاج بأن النظام المحاسبي المطبق في الشركات المساهمة الليبية لا يزال بعيدا عن متطلبات معايير التقارير المالية الدولية، الأمر الذي يستدعي تبني إطار محاسبي حديث ومتوافق مع IFRS كمدخل أساسي لمعالجة هذه الفجوة وتحسين جودة التقارير المالية ورفع جودة الإفصاح والشفافية لتعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية.

11- توصيات الدراسة

في ضوء نتائج الدراسة التي كشفت عن وجود فجوة جوهرية بين النظام المحاسبي المطبق في الشركات المساهمة ا المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي ومتطلبات معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، وما أظهرته من ضعف في الإطار التشريعي، وتباين في الممارسات المحاسبية، وانخفاض مستوى الإفصاح والشفافية، توصي الدراسة الجهات التشريعية والتنظيمية المختصة باتخاذ مجموعة من الإجراءات التنفيذية الهادفة إلى تطوير النظام المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية، وذلك على النحو الآتي:

أولا: إصدار تشريعات محاسبية ملزمة تلزم الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي بتطبيق معايير IFRS بشكل تدريجي ومنظم، مع تحديد نطاق التطبيق والجدول الزمني وآليات المتابعة والجزاءات القانونية لضمان الالتزام الفعلي.

ثانيا: مراجعة وتحديث القوانين ذات الصلة بالمحاسبة، بما يشمل القوانين التجارية والضريبية، والعمل على توحيدها

ومواءمتها مع متطلبات المعايير الدولية، وإزالة أوجه التعارض التي تعيق التطبيق السليم لـ IFRS.

ثالثا: اعتماد إطار محاسبي وطني موحد يستند إلى معايير IFRS ويراعي خصوصية البيئة الليبية، بما يسهم في توحيد الممارسات المحاسبية وتحسين جودة القياس والعرض والإفصاح في القوائم المالية.

رابعا: تعزيز الدور الرقابي والتنظيمي من خلال تفعيل أو إنشاء جهة وطنية مختصة بتنظيم مهنة المحاسبة، تتولى إصدار الإرشادات التطبيقية، ومتابعة التزام الشركات، والإشراف على جودة التقارير المالية.

خامسا: دعم وتنظيم برامج التأهيل والتدريب المهني، عبر إلزام الجهات المهنية والمؤسسات التعليمية بإدراج معايير IFRS ضمن برامج التعليم والتدريب المستمر، بما يرفع كفاءة المحاسبين والمراجعين ويعزز القدرة على التطبيق العملي للمعايير.

سادسا: تطوير البنية التحتية التقنية للمحاسبة، من خلال تشجيع الشركات على استخدام نظم معلومات وبرامج محاسبية حديثة تتوافق مع متطلبات IFRS ، وتقديم حوافز تنظيمية لدعم التحول الرقمي في المجال المحاسبي.

سابعا: تعزيز الإفصاح والشفافية بإلزام الشركات المساهمة بتطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في IFRS، واعتماد نماذج وتقارير معيارية ترفع من موثوقية القوائم المالية وتدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ثامنا: ربط الالتزام المحاسبي بالحوافز التنظيمية، من خلال تشجيع الشركات الملتزمة بتطبيق IFRS عبر تسهيلات تنظيمية أو مزايا تنافسية، بما يعزز الالتزام الطوعي ويحد من مقاومة التغيير.

وتؤكد الدراسة أن تبني هذه التوصيات بشكل متكامل من شأنه تقليص الفجوة القائمة بين النظام المحاسبي الحالي ومتطلبات معاييرIFRS، وتحسين جودة التقارير المالية، وتعزيز الشفافية والمصداقية، بما يسهم في تطوير بيئة الأعمال ودعم الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

أبوزيد، محمد والسيد، محمد. (2023). أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الإفصاح الملائم عن المعلومات المالية وتحسين جودتها لترشيد ودعم اتخاذ القرارات. مجلة راية الدولية للعلوم التجارية، 2(7)، 889–974.

بن عباس، ريان. .(2024) مدى مواكبة النظام المحاسبي المالي لديناميكية المعايير الدولية للإبلاغ المالي: دراسة ميدانية لعينة من مهنيي المحاسبة في الشرق (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة سوق أهراس، الجزائر.

التومي، مختار محمد. (2025). أثر تطور نظم المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية من خلال فاعلية نظام الرقابة الداخلية. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 6(7)، 644-654.

الجريدة الرسمية. (1974). قانون رقم (116) لسنة 1973م بشأن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة. العدد (7)، السنة الثانية عشرة.

الجريدة الرسمية. (2025). قانون رقم (1) لسنة 2025م بشأن تعديل قانون رقم (7) لسنة 2010م بشأن ضرائب الدخل. العدد (1)، السنة الثالثة.

الحويج، مختار فرج، وزلطوم، ميلاد أحمد، & جبران، ضو مصطفى. (2024). معوقات تطوير مهنة المحاسبة في ليبيا من وجهة نظر مزاولي المهنة. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 5(5)، 253-266.

خيرية محمد ابراهيم ابوبكر. (2021). متطلبات التوافق بين معايير المحاسبية الدولية والنظام الضريبي الليبي للحد من التهرب الضريبي. مجلة الدراسات الاقتصادية، .4(4), 141-125

ديوان المحاسبة الليبي. (2025). منشور رقم (5) لسنة 2025م بشأن تقييد الجهات بالاختصاصات الدستورية لديوان المحاسبة. ديوان المحاسبة.

شونة، تميم علي الهادي، , أحمد، خالد البشير محمد. (2025). أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية بالمصارف التجارية: دراسة ميدانية على المصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 6(10)، 149113-.

عارف، هدى محمد كامل. (2022). انعكاسات تبني الإطار المفاهيمي المعدل على جودة المحتوى الإخباري للتقارير المالية. مجلة البحوث المالية والتجارية، 23(2)، 358-379.

عبدالرحمن، عمران الهمالي. (2025أ). أثر تطبيق المعايير المحاسبية على حوكمة الشركات بدولة ليبيا. مجلة بوابة الباحثين للدراسات والأبحاث، . 1(3), 603-648

عبدالرحمن، عمران الهمالي. (2025ب). دور تبني المعايير المحاسبية في جذب الاستثمارات الأجنبية في ليبيا. مجلة بوابة الباحثين للدراسات والأبحاث، 1(3)، 80-114.

فاروق، شرفاوي. (2025). مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية: دراسة حالة نفطال–حاسي مسعود (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة غرداية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

المجمع القانوني. (2010). قانون رقم (23) لسنة 2010م بشأن النشاط التجاري. مدونة التشريعات، العدد (12)، السنة العاشرة.

مدونة التشريعات . (2005). قانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف. العدد (4)، السنة الخامسة.

مختار فرج الحويج، ميلاد أحمد زلطوم، ضو مصطفى جبران. (2024). معوقات تطوير مهنة المحاسبة في ليبيا من وجهة نظر مزاولي المهنة. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، *5*(5), 253-266.

نجمي يونس سليمان بن جمعة. (2025). أمكانية تطوير الجهاز المصرفي في ليبيا وفق متطلبات المعايير المصرفية الدولية. *مجلة آفاق المعرفة*، *2*(8)، 267-298.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Agana, J. A., Zamore, S., & Domeher, D. (2025). IFRS adoption: A systematic review of the underlying theories. Journal of Financial Reporting and Accounting, 23(4), 1677–1707.

Ahmed, D. M., Azhar, Z., & Mohammad, A. J. (2024). Integrative impact of corporate governance and international standards for accounting (IAS, IFRS) in reducing information asymmetry. Mitanni Journal of Humanitarian Sciences, 5(1), 567–582.

Alsekily, R. A. (2023). An assessment of the Libyan oil and gas industry's adoption of International Financial Reporting Standards (IFRSs). Journal of Economy, Finance and Business, 7(2), 162–180 .

Raj, S. K., & Azam, M. R. (2023). A critical review of the 2018 conceptual framework of IASB: A shift towards the primary users of the GPFRs. International Journal of Critical Accounting. 13(3), 191-203

Tlemsani, I., Mohamed Hashim, M. A., & Matthews, R. (2024). The impact of IFRS adoption on Saudi Arabia. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 15(3), 519–533.

Yakalhef, M. Z. (2014). Challenges of international financial reporting standards (IFRS) adoption in Libya. International journal of accounting and financial reporting, 4(2), 390-412